دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر

د. موسى جديدي
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر
djedidimoussa@gmail.com

An analytical study of the development of unemployment in Algeria

Dr. Djedidi Moussa
University of Echahid Hamma Lakhder - Eloued; Algeria

Received:2016 Accepted: 2016 Published: 2016

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أحد أهم المتغيرات الخاصة بسوق العمل في الجزائر، حيث قمنا بإجراء دراسة تحليلية للبطالة خلال مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر إقتصادياً وإجتماعياً، ومحاولة التعرف على مدى نجاعة السياسات التشغيلية المتبعة، حيث قمنا بتتبع تطور معدلات البطالة خلال مختلف المراحل التي عرفها الاقتصاد الوطني، والبحث في تطور معدلات البطالة في ضوء العديد من المعايير.

الكلمات المفتاحية: معدلات البطالة، سوق العمل.

Abstract :

In this study, we tried to address one of the most important variables in the labor market in Algeria. We conducted an analytical study on unemployment during the various stages of Algeria's economic and social development and attempted to identify the effectiveness of operational policies. and research into the development of unemployment rates in the light of many criteria.

Key words: *unemployment rates, labor market.*

تمهيد:

إن التجربة الجزائرية في مجال التشغيل إرتكزت خلال النظام الاقتصادي المركزي، علي أن الدولة هي المشغل الرئيسي، حيث لعبة الدولة الدور الأساسي في خلق فرص العمل، إلا أن هذه السياسة كانت لها عيوب وخيمة على النشاط الاقتصادي، ففي أول انهيار لأسعار البترول برزت العديد من المشاكل الاقتصادية وبالأخص عدم تمكن الدولة من الحفاظ على وتيرة خلق العمل، وبدأت معدلات البطالة في ارتفاع مستمر بالإضافة إلى تدهور الأجور، وقد تزامن ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة مع تطور العديد من العوامل الأخرى، أهمها العوامل الديموغرافية والتي كانت أول سبب وراء زيادة عرض العمل وزيادة الضغط على سوق العمل.

إن السياسة التشغيلية التي اتبعتها الجزائر في ضل التوجه الاشتراكي لم تكن هادفة، حيث اعتمدت السياسة الاقتصادية خلال النظام الاشتراكي على إنشاء مؤسسات ضخمة في إطار ما كان يعرف آن ذاك بالصناعات المصنعة، والتي كانت تكرس التبعية التكنولوجية، واستقطاب اليد العاملة الأجنبية بحكم التخصص والتكوين العالي الذي لم يكن متوفر في اليد العاملة الوطنية. ونظراً لأن تلك الفترة اتسمت بالاهتمام

بالصناعات المصنعة باعتبار أنها محرك للتنمية الاقتصادية، ويُعول عليها في مكننة باقي القطاعات، فقد تم إهمال الصناعات الخفيفة، وكذلك قطاع الفلاحة رغم ما عرفته الثورة الزراعية من شعارات، وبحكم أن العمل يعتبر حقاً لكل مواطن فقد كانت المؤسسات العمومية آن ذاك الفضاء لتكريس هذا الحق، في ظل غض النظر عن مستوى التأهيل الواجب توفره في اليد العاملة، وأيضاً في ظل غياب أي إستراتيجية لتحقيق النجاعة الاقتصادية.

وبهدف معالجة الأوضاع المستجدة على الاقتصاد الجزائري، شهدت الدولة التحول من النظام الاقتصادي الموجه نحو الاقتصاد الرأسمالي، حيث باشرت عملية الخوصصة وحل العديد من مؤسسات وتسريح العمال، وهو ما زاد من اختلال سوق العمل ودفع بمعدلات البطالة نحو الارتفاع بوتيرة متسارعة ليصل إلى مستويات غير مسبوقة.

وتعتبر إختلالات سوق العمل في الجزائر ذات ارتباط وثيق بالهيكل الاقتصادي، وهو أغلب ما توصلت إليه الدراسات الحديثة حول سوق العمل بالجزائر، وكذلك ترتبط معدلات البطال في الجزائر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والعوامل الديموغرافية، في حين أن معدلات البطالة يظهر أثرها في المتغيرات الاقتصادية والتي تعكس ضعف الأداء والنمو الاقتصادي، وأيضاً المتغيرات الاجتماعية كالفقر وانتشار ظواهر اجتماعية سلبية.

أولا: تطور معدلات البطالة في الجزائر

تغيرت معدلات البطالة في الجزائر وفقاً لعدة ظروف تتعلق بالاقتصاد الوطني من جهة والسياسات التي إتبعتها الحكومات من جهة أخرى، وشهدت الجزائر بطالة هيكلية واسعة النطاق في مرحلة ما بعد الاستقلال، وذلك نظراً لأن اليد العاملة ان ذاك كانت غير مؤهلة، ومع بداية النزوح الريفي نحو المدن تفاقمت مشكلة البطالة بشكل كبير، وقد أثر ذالك لمدة طويلة على سوق العمل. والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1977-2014

السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة
1966	32.9	1992	23.8	2004	17.7
1977	22	1993	23.15	2005	15.3
1982	16.3	1994	24.36	2006	12.3
1983	13.1	1995	28.1	2007	12.4
1984	8.7	1996	27.99	2008	11.3
1985	9.7	1997	26.41	2009	10.2
1986	15.55	1998	28.02	2010	10
1987	21.4	1999	29.29	2011	10
1988	19.95	2000	28.89	2012	11
1989	18.5	2001	27.3	2013	9.8
1990	19.7	2002	25.51	2014	9.5
1991	21.1	2003	23.72		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

من الجدول السابقة تظهر معدلات البطالة في الجزائر غير مستقرة، وذلك تباعاً لعدة مراحل اقتصادية وسياسية مرت بها الجزائر منذ الإستقلال، والشكل التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966-2014

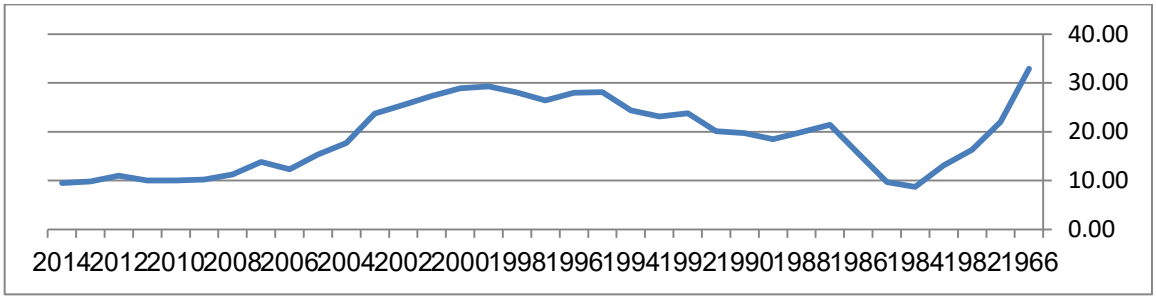

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدول رقم (01) والشكل التوضيحي رقم (01) يمكننا تقسيم فترات تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى أربعة مراحل:

1. **المرحلة الأولى** (1966-1984):

خلال التعداد السكاني لسنة 1966 قدر عدد السكان بحوالي 12 مليون نسمة، وقد كان معدل البطالة خلال تلك السنة 32.9%، هذا ما يعني أن هنالك ما يقارب 843 ألف شخص يعانون البطالة، وبالتالي ركزت الجزائر جهودها من أجل مواجهة مشكل البطالة آن ذاك من خلال السياسات التنموية الشاملة التي كان هدفها الأساسي خلق مناصب العمل، وقد نجحت هذه السياسات وكان أداها مرضي جداً بحيث أنها تمكنت خلال هذه الفترة من تخفيض معدل البطالة، والتي انخفضت خلال هذه المرحلة إلى 8.7% خلال سنة 1984.

2. **المرحلة الثانية** (1985-1989):

تقترن هذه المرحلة بأزمة النفط، فابتداءً من سنة 1985 سُجل انخفاض أسعار النفط عالمياً، وستمرة هذا التراجع في أسعار النفط ليبلغ ذروته سنة 1986، وكان لانهيار أسعار النفط أثر وخيم على حجم وهيكل الإستثمار، وإذا ما قمنا بمقارنة المخطط الخماسي الثاني مع المخطط الأول نجد اختلافا كبيراً في معطيات التشغيل. وخلال هذه المرحلة شهد سوق العمل تدهوراً كبيراً، وارتفعت معدلات البطالة من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987. حيث تراجع عدد مناصب الشغل التي تم خلقها إلى 74000 منصب سنة 1986 ثم انخفض الرقم سنة 1987 إلى حوالي 64000 منصب، ثم 61000 منصب سنة 1988 ليبلغ 59000 منصب سنة 1989[1]. وقد أثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة على عدد البطالين من 435000 سنة 1985 إلى 1150000 سنة 1989 وهو ما تعكسه معدلات البطالة التي وصلت إلى 18.5% سنة 1989.

3. **المرحلة الثالثة** (1990-1999):

تعلقت هذه المرحلة بالإصلاحات الاقتصادية، حيث شهدت الساحة الاقتصادية الكثير من التغيرات، ولعل من أبرزها التحول إلى اقتصاد السوق وتحري الاقتصاد الوطني وما نتج عنه من عملية خصخصة للمؤسسات

العمومية، حيث أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان من أهم محاور الاتفاقية إتباع سياسة نقدية أكثر تقيداً بهدف تقليص العجز العام الميزانية، بإضافة لتحرير سوق العمل وجعلها أكثر مرونة بهدف الحفاظ على الأجور منخفضة مما يسمح لشركات متعددة الجنسيات استغلال اليد العاملة. وبتاريخ 03 جوان 1991 تم عقد الاتفاقية المعروفة باسم stand-by والتي كان من أهم أهدافها تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، وكذلك خصخصة المؤسسات العمومية.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل إعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني إلا أنها لم تكن كافية، حيث شهدت هذه المرحلة تزايد معدل البطالة، ويعود أبرز الأسباب في ذلك إلى التدابير التي تضمنها التعديل الهيكلي والتي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على سوق العمل، حيث تم تسريح آلاف العمال في أعقاب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية. والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات المنحلة.

الجدول رقم (02): المؤسسات المنحلة حسب القطاع الاقتصادي والقانوني حتى 30 جوان 1998.

القطاع القانوني / قطاع النشاط	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	/	443
البناء والأشغال العمومية	54	195	/	249
الخدمات	15	83	/	98
المجموع	134	679	2	815

Source : rapport préliminaire sur les effets économique et sociaux du PSA, Bulletin officiel N°6, 1ère édition, CNES, Algérie, 1999.

ولقد انجر عن عملية حل المؤسسات تسريح 212970 عامل، بالإضافة إلى 50700 غادروا مؤسساتهم طوعاً، و100840 عامل أحيلوا على البطالة التقنية، والجدول التالي يبين حصيلة تسريح العمال إلى غاية 1998.

الجدول رقم (03): عدد العمال المسرحين حسب القطاع القانوني والاقتصادي في السداسي الأول من سنة 1998.

القطاع القانوني / قطاع النشاط	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	2205	1234	370	3819
الصناعة	76514	51557	195	128266
البناء والأشغال العمومية	193435	24522	150	44017
الخدمات	30235	6310	232	36868
المجموع	128299	83623	1038	212970

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 194.

بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، فإن عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الاجتماعية وغلاء المعيشة، زادة من عدد الملتحقون الجدد إلى سوق العمل، فخلال هذه المرحلة عرفت نسبة التسرب من الدراسة

إرتفاعاً ملحوظاً، حيث التحق بسوق العمل عدد كبير من الافراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية الأقل من 20 سنة، وخلال هذه المرحلة تزايد معدل البطالة من 19.7% سنة 1990 ليصل إلى 29.29% سنة 1990.

4. **المرحلة الرابعة** (2000-2014):

تعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2010)، حيث تدخلت الدولة من أجل التخفيف من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، ولحسن الحظ إرتفعت أسعار البترول وهو ما إنعكس بارتفاع إيرادات الجزائر، الشيء الذي مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الإقتصادي، والعديد من البرامج الأخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية، وتمويل مختلف برامج الدعم وخاصة تلك الموجهة للشباب.

وكان لهذه البرامج أثر جد إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون بطال بنسبة 27.3% ليصل إلى 2078270 بطال سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7% وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة، ثم إلى 17.65% سنة 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب مؤقت[2]. وخلال هذه المرحلة نجحت الجهود المبذولة من طرف الحكومة والسعي الجاد من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وهو ما يعكسه التراجع المستمر والمرضي لمعدلات البطالة من 28.89% سنة 2000 إلى 9.5 سنة 2014.

ثانيا: توزيع البطالة حسب الفئة العمرية

إن دراسة البطالة حسب الفئة العمرية يكشف نقاط القوة والضعف في السياسات الاقتصادية، حيث يعتبر تفشي البطالة في أوساط الشباب من أهم مؤشرات ضعف السياسة الاقتصادية، ذلك لأن هذه الفئة تختزل في داخلها طاقة إنتاجية هائلة، لذا يجب استغلالها أحسن ما يمكن وبقدر المستطاع للمشاركة في عملية التنمية، ويمكن إلقاء نظرة من خلال الجدول التالي على تطور عدد البطالين في الجزائر.

الجدول رقم (04): تطور البطالة حسب فئات العمر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

59-55	54-50	49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	24-20	أقل 20	
39582	37081	65064	75101	131361	265605	539451	739819	534660	**2000**
18169	58163	72662	93287	155896	280890	578984	687958	393441	**2001**
15954	40295	62516	75108	133532	245568	509289	666872	329136	**2003**
11422	24577	41583	58291	104297	206447	462633	505378	256907	**2004**
7791	19498	31613	43096	84257	176666	398779	481169	205417	**2005**
6533	25544	28415	48942	91115	170394	333483	369982	166414	**2006**
9613	24182	22192	48364	93151	187488	393024	421404	175245	**2007**
7000	15000	19000	34000	69000	149000	348000	388000	140000	**2008**
10000	17000	20000	32000	66000	142000	320000	342000	125000	**2009**
10000	13000	22000	33000	58000	140000	336000	349000	116000	**2010**
12000	14000	32000	36000	74000	134000	323000	342000	95000	**2011**
17000	17000	38000	57000	91000	159000	337000	408000	129000	**2012**
3000	23000	31000	50000	87000	163000	306000	373000	129000	**2013**
8000	20000	34000	54000	88000	178000	355000	365000	114000	**2014**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

ما يلاحظ من الجدول السابق انتشار البطالة في أوساط الشباب رغم تراجع حدتها في الآونة الأخير ومن أجل إلقاء نظرة أوضح ندرج الشكل التالي الذي يمثل نسبة البطالة للفئات العمرية.

الشكل رقم (02): تطور نسبة البطالة للفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

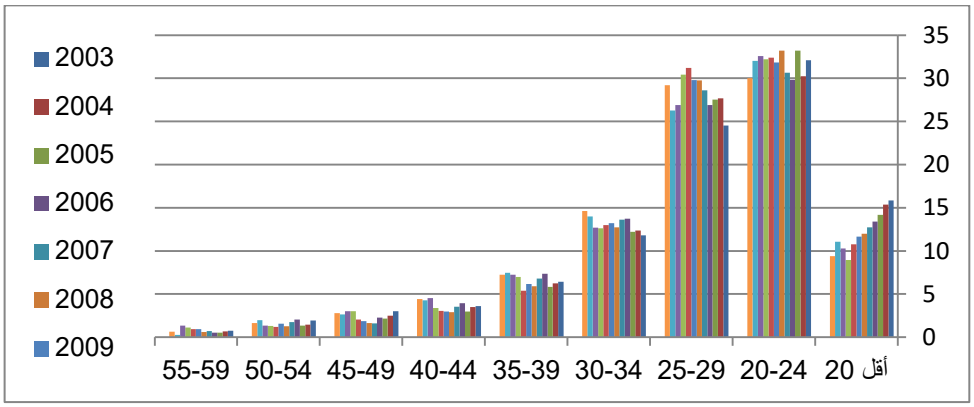

المصدر: من إعداد الباحث.

ما يلاحظ من خلال الشكل السابق انخفاض نسبة البطالة للفئة أقل من 20 سنة حيث كان عدد البطالين 534660 سنة 2000 لينخفض هذا العدد إلى 114000 سنة 2014. أما في ما يخص النسبة الأعلى من البطالة فهي تمس فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20-30 سنة، حيث سجلت نسبة 52.50% سنة 2000 لترتفع سنة 2014 مسجلةً نسبة 59.21%. أما عدد البطالين لهذه الفئة فقد أنخفض حيث كان حوالي 1274479 بطال سنة 2000 ليتراجع سنة 2014 إلى حوالي 720000 بطال.

ثالثا: تطور معدلات البطالة حسب المستوي التعليمي

تعبر معدلات البطالة حسب المستوي التعليمي على صعوبة الاندماج في سوق العمل لمختلف أطوار التعليم، وتختلف هذه الصعوبة حسب تباين المستوي التعليمي، وأيضاً تسمح هذه المعدلات من معرفة مدى ملائمة واستجابة

الجامعات ومعاهد التكوين مع متطلبات سوق العمل، والجدول التالي يمثل معدلات البطالة حسب المستوي التعليم في الجزائر.

الجدول رقم (05): معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي

	1992	2005	2008	2010	2011	2012	2013
دون تعليم	9.55	2.28	2.1	1.9	2.5	3	2.7
إبتدائي	25.4	17.33	14	7.6	6.3	8.3	6.7
متوسط	31.02	43.02	43	10.7	12.3	13.3	11.1
ثانوي	19.11	25.28	21.1	8.9	8.6	9.7	9.7
جامعي	3.17	12.09	19.8	20.3	15.2	14.6	14

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

حسب المستوى التعليمي تمس البطالة بصفة أكبر الأشخاص ذوي المستوى المتوسط والمستوى الثانوي من التعليم، وبصفة أخص ذوى المستوى المتوسط من التعليم حيث كانت سنة 1992 تمثل نسبة 31.02% وانخفضت سنة 2014 لتسجل نسبة 11.1%. امام انخفاض معدلات البطالة عند الأفراد ذوي المستويات التعليمية الأدنى، وهنا نقصد الاشخاص دون تعليم والأشخاص ذوي التعليم الإبتدائي، فيرجع هذا إلى سببين:

- ✓ ارتفاع نسبة التمدرس بين مختلف فئات المجتمع، مما أفرز يد عاملة تملك مستويات تعليمية أعلى وهذا ما يفسر تقلص عدد البطالين من دون مستوى تعليمي أو بمستوي ابتدائي من التعليم؛
- ✓ ارتفاع معدل البطالة لدى الأفراد ذوي المستوى المتوسط والمستوى الثانوي من التعليم، يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نسبة الرسوب في إمتحان شهادة التعليم الأساسي والبكالوريا، حيث أن أغلبية الراسبين يتوجهون إلى الحياة المهنية، ويدخلون سوق العمل من دون مؤهلات أخرى.

أما بالنسبة للفئة المتحصلة على المستوى الجامعي هي الفئة الوحيدة التي ارتفع معدل البطالة لديها من سنة 1990 حوالي 3.17% إلى ما يقارب 14% سنة 2014. وبالتالي فإن مشكلة اندماج هذه الفئة في سوق العمل أصبح أكثر حدّة، وهو ما يعكس إشكالية العلاقة التي تربط التعليم العالي وسوق العمل، فعدم استجابة الجامعات لمتطلبات سوق العمل من حيث تأهيل اليد العاملة ذات الكفاءة العالية والمناسبة وفق ما يتطلبه سوق العمل، قلل من فرص اندماجها، وهو ما ينعكس سلباً على مؤشرات النمو الاقتصادي.

رابعا: تطور البطالة حسب الجنس

إنه من الضروري لإلقاء نظرة أولا علي توزيع البطالة حسب الجنس، ولذلك ندرج الجدول التالي الذي يبين توزيع نسب البطالة على الجنسين.

الجدول رقم (06): توزيع البطالة حسب الجنس للفترة 2001-2014

	ذكور	النسبة %	إناث	النسبة %
2001	1934910	82.71	404539	17.29
2003	1759933	84.68	318336	15.32
2004	1370415	81.99	301119	18.01
2005	1199074	82.79	249213	17.21
2006	988288	79.65	252553	20.35
2007	1071975	77.98	302659	22.02
2008	868000	74.25	301000	25.75
2009	752000	70.15	320000	29.85
2010	729000	67.69	348000	32.31
2011	738000	69.49	324000	30.51
2012	888000	70.87	365000	29.13
2013	804000	68.43	371000	31.57
2014	859000	70.76	355000	29.24

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

تدل معطيات الجدول على أن البطالة تمس الذكور أكثر من الإناث، حيث أن حصة الإناث من البطالة كانت في أعلى مستوياتها سنة 2010 بنسبة تقدر بـ 32.31% وهي نسبة شهدت ارتفاعا حيث كانت حصة الإناث من البطالة سنة 2001 حوالي 17.20% لتصبح 29.24% سنة 2014، وهذه الزيادة لم تؤثر كثيرا في أعداد النساء البطالات حيث بقي عدد البطالات متقارباً. وبمقابل الزيادة في نسبة البطالة للإناث فإنه بتأكيد تتراجع حصة الذكور من البطالة حيث كانت 82.71% سنة 2001 لتصبح 70.76% سنة 2014، وعلى عكس الإناث فإن التراجع الذي عرفته حصة الذكور من البطالة تبعه انخفاض عدد البطالين حيث قدر سنة 2011 بـ 1934910 بطال لينخفض هذا العدد سنة 2014 إلى 859000 بطال.

ومن أجل التقصي عن تطور معدلات البطالة داخل فئة الذكور والإناث ندرج الشكل الموالي الذي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): تطور معدلات البطال لدى الجنسين خلال الفترة 1991-2014

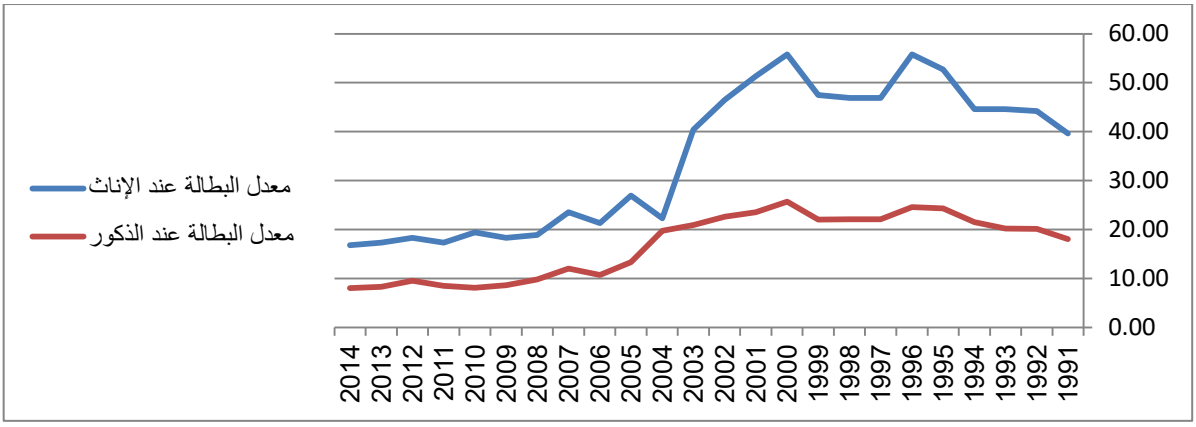

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

الشكل السابق يعطينا فكرة أوضح حول تطور معدلات البطالة داخل فئة الذكور وفئة الإناث، حيث نلاحظ أنه خلال سنة 1991 كانت نسب البطالة داخل فئة الذكور والإناث جد متباين حيث مثلت 18% بالنسبة للذكور (من إجمالي اليد النشطة للذكور)، وهي اقل بكثير من تلك لدى الإناث 39.60% (من اجمالي اليد النشطة للإناث)، وابتداء من سنة 2000 بدأت معدلات البطالة داخل الجنسين في التقارب، لتصبح 16.8% لدى ألإناث و 8% عند الذكور سنة 2014.

خامسا: توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية

يسمح هذا التصنيف من معرفة أين تكون المعدلات الأكثر انتشارا للبطالة في الريف أو في المناطق الحضرية، وبالتالي نتمكن من البحث عن أسباب البطالة في كل منطقة وتحديد الخصائص المميز لها، وهو ما يمكن من إيجاد حلول ناجعة حسب كل منطقة. والجدول الموالي يبين انتشار البطالة حسب المناطق السكانية.

الجدول رقم (07): توزيع البطالة حسب المناطق السكانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

	حضر	النسبة %	ريف	النسبة %
2000	1486988	61.25	940738	38.75
2001	1455341	62.21	884108	37.79
2003	1223119	58.85	855151	41.15
2004	943371	58.21	677163	41.79
2005	835056	57.66	613232	42.34
2006	777366	62.65	463475	37.35
2007	878309	63.89	496354	36.11
2010	754000	70.07	322000	29.93
2011	746000	70.24	316000	29.76
2012	912000	72.79	341000	27.21
2013	864000	73.53	311000	26.47
2014	886000	72.98	328000	27.02

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الفارق في توزيع البطالة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث أن النسبة الأكبر من البطالة تمس المناطق الحضرية، فمثلا سنة 2014 سجلت نسبة البطالة في المناطق الحضرية 72.98% مقابل 27.02% في المناطق الريفية، وهذا يعكس ظاهرة التحضر التي يشهدها التوزيع السكاني.

أما في ما يخص تطور معدلات البطالة في المناطق الحضرية والريفية، فندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): تطور معدلات البطالة في المناطق الحضرية والريفية في الجزائر

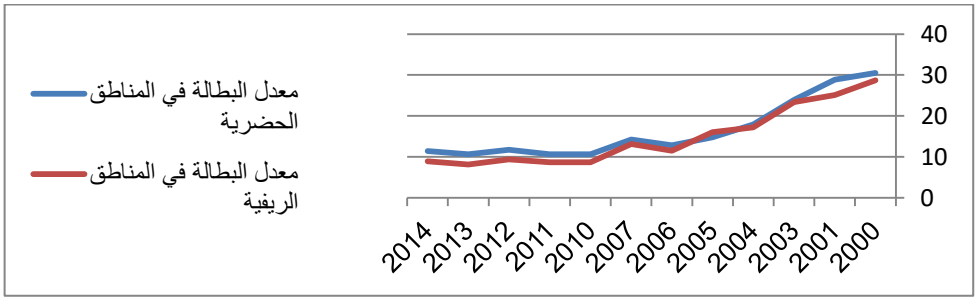

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

خلال الفترة الموضحة في الشكل، نلاحظ تسجيل معدلات بطالة في المناطق الحضرية أعلى من المناطق الريفية ما عدا سنة 2005 التي سُجل فيها معدل بطالة في المناطق الريفية أعلى من الحضرية حيث سجلا على التوالي 16% و14.8%. ويمكن إرجاع ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، إلى ارتفاع عدد سكان الحضر عن عدد سكان الريف، وأيضاً ما ترتب على سنوات السابقة من تسريح جماعي للعمال إثر الإصلاحات الهيكلية، حيث أن اغلب المؤسسات التي تم حلها كانت تقع في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى ذالك ظاهرة النزوح الريفي، وكذلك العدد الكبير من سكان الريف الذين يعملون في المناطق الحضرية.

سادسا: مدة البحث عن عمل

إن تحليل مدة البطالة يساعدنا على التعرف على وضع فئة البطالين ومعرفة فرص خروجهم من البطالة، والجدول التالي يمثل توزيع البطالة حسب المدة الزمنية.

الجدول رقم (08): توزيع البطالة حسب المدة الزمنية

	2003	2009	2010	2011	2012	2014
أقل من 12 شهر	807870	267000	383000	292000	428000	447000
من 12 إلى 23	425540	181000	207000	199000	264000	259000
أكثر من 24	844860	531000	485000	559000	532000	484000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

تعتبر المدة بين 12 و23 شهر الأقل من حيث عدد البطالين، وهذا ما يعني أن أغلبية البطالين يغادرون البطالة خلال هذه المدة. ويمكن من الشكل الموالي إلقاء نظرة أكثر تفحصا للمدة التي يقضها الباحث عن عمل في مرحلة البطالة.

الشكل رقم (05): تطور المدة الزمنية للبطالة

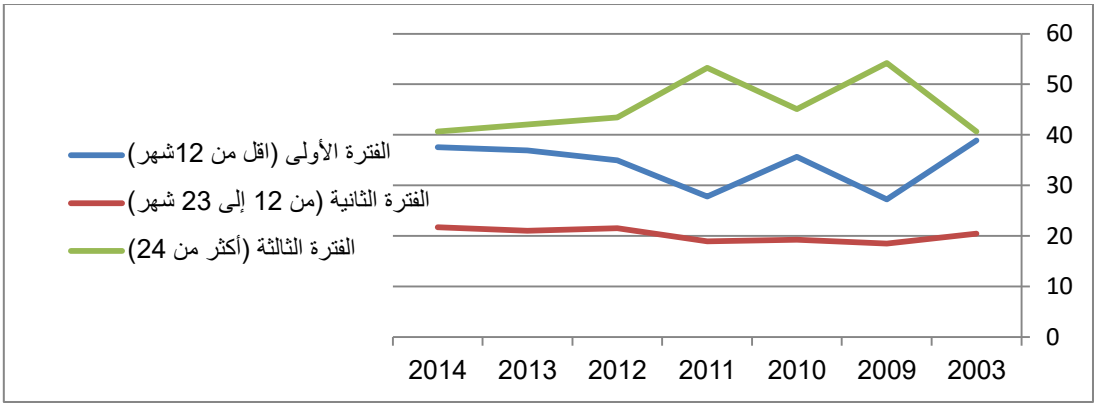

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من خلال الشكل السابق أن أغلبية الباحثين عن العمل يقضون فترة بطالة أكثر من 24 شهر. والتناظر الموجود بين المنحنيين اللذان يمثلان مدة البطالة التي يقضيها الباحث عن العمل الفترة الأولى (أقل من 12 شهر) والفترة الثالثة (أكثر من 24)، تدل بصراحة على أن الباحث عن العمل إن لم يخرج من البطالة في الفترة الاولى (أي في أقل من 12 شهر) فإن احتمال أنه سيقضي مدة بطالة أكثر من 24 شهر تزداد.

الخاتمة:

من حلال هذه الدراسة التحليلية تبين أن تطور معدلات للبطالة في الجزائر مر بمرحلتين مهمتين:

❖ **المرحلة الأولى:** من سنة 1984 إلى سنة 1999 والتي عرف خلالها معدل البطالة ارتفاع غير مسبوقة لعدة أسباب:

- ✓ فشل السياسة التشغيلية في ظل النظام الاشتراكي التي كانت تقوم على أُسس اجتماعية لا اقتصادية، والتراجع الذي شهدته أسعار البترول ابتداء من سنة 1984 زاد من عبئ هذه السياسات على كاهل الدولة؛
- ✓ الانتقال إلى النظام الرأسمالي، حيث تم حل العديد من المؤسسات وتصريح العمال خلال مرحلة الإصلاحات الهيكلية.

❖ **المرحلة الثانية:** من سنة 2000 والتي عرف فيها معدل البطالة انخفاضا، حيث شهدت هذه المرحلة العديد من البرامج التي قامت بها الدولة من أجل التخفيف من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث تُعرف هذه المرحلة بمرحلة الإنعاش الاقتصادي، ولقد لعب ارتفاع اسعار البترول خلال هذه الفترة دوراً مهماً في نجاح جهود الدولة والبرامج المسطرة الموجهة للتنمية مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية، وتمويل مختلف برامج الدعم وخاصة تلك الموجهة للشباب.

الهوامش والإحالات:

[1] نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر: الإجراءات والنتائج، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008، ص: 05.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول من سنة 2004، الدورة العامة العادية، 25 ديسمبر 2004، ص: 120.

3 rapport préliminaire sur les effets économique et sociaux du PSA, Bulletin officiel N°6, 1ère édition, CNES, Algérie, 1999.